مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

التغير الاجتماعي وعلاقته بالجريمة

الجرائم المستحدثة نموذجا

Social change and its relationship to crime

new crimes as a model

فتاش نورة*

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، n.fettache@yahoo.com

تاريخ ارسال المقال: 2021/06/06	تاريخ القبول: 2021/08/01	تاريخ النشر: 2021/09/01

*المؤلف المرسل

الملخص:

أدت التغيرات المتلاحقة والمتسارعة التي عرفتها المجتمعات في مختلف المجالات إلى التأثير على أنماط السلوك إيجابا وفقا لتوقعات المجتمع أو سلبا بما يتنافى مع معايير المجتمع وكان من أبرزها السلوك الإجرامي والذي نمى وتطور شكلا ومضمونا بالتوازي مع التحولات التي شهدها العالم وبرزت ظواهر إجرامية مستحدثة.

يهدف البحث إلى الكشف عن العلاقة بين التغير الاجتماعي والجريمة وذلك من خلال التعرف على تأثير التحولات الاجتماعية والحضارية أنماط الجريمة.

الكلمات المفتاحية:التغير الاجتماعي ; الجريمة ; الجرائم المستحدثة

Abstract :

The successive and rapid changes that societies have experienced in various fields have positively influenced patterns of behaviour in accordance with the expectations of society or negatively in contravention of society's standards, most notably criminal behaviour, which has developed and developed in form and content in parallel with the transformations in the world and emerged new criminal phenomena.

The research aims to uncover the relationship between social change and crime by identifying the impact of social and cultural transformations on types of crime.

Keywords: ; social change ; crime ; new crimes

مقدمة

يعتبر التغير الاجتماعي ظاهرة اجتماعية مستمرة وملازمة للمجتمعات منذ نشأتها. فإذا كان التغير الاجتماعي في المجتمعات القديمة سار بوتيرة بطيئة فانه من السمات المميزة لهذا العصر التغيير المتسارع والمتعاقب في كل مناحي الحياة فالتطور في تكنولوجيا المعلومات والاتصال أتاح الفرصة لانفجار المعلومات وللتداول المكثف لها وزيادة سرعة الاختراعات والتطور العلمي أحدث تغييرات كبيرة على المستوى العالمي. كما أن بروز العولمة بكل أشكالها أدى إلى تلاشي الحدود بين الدول والى الاحتكاك الثقافي بين المجتمعات كل هذه المتغيرات أثرت على المجتمعات في كل بقاع المعمورة وفتحت الباب على بيئة عالمية غير متجانسة اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وعلى مخاطر تهدد امن واستقرار المجتمعات كالجرائم المستحدثة والتي استغل مرتكبيها التغيرات الحاصلة في المجتمعات في جميع المجالات لتطويرها بما يتماشى مع المتغيرات الجديدة وتوسيع نطاق ارتكابها ومنه اتسعت آثارها لتتعدى إلى أكثر من دولة.

وتأسيسا على ما سبق تتمحور إشكالية موضوعنا في الإجابة على التساؤل التالي: كيف يؤثر التغير الاجتماعي في الجريمة؟

تندرج أهمية البحث في البعد السلوكي لظاهرة التغير الاجتماعي حيث يؤطر ويوجه التغير المصحوب في قيم الناس واتجاهاتهم وسلوكاتهم وبالتالي فان دراسة التغير الاجتماعي من شانه إلقاء الضوء على اثر التغير الاجتماعي على السلوك الإجرامي، فالأبعاد المختلفة للتغير الاجتماعي تنعكس على الأفراد والجماعات والأنساق الاجتماعية سلبا وإيجابا.

يهدف البحث إلى الكشف عن العلاقة بين التغير الاجتماعي وإحدى المشكلات الاجتماعية التي عرفتها المجتمعات منذ القدم وهي الجريمة وذلك من خلال تأثير التحولات الاجتماعية والحضارية على السلوك الإجرامي و أنماط الجريمة.

المبحث الأول: التغير الاجتماعي وخصائصه

اجمع العلماء على أن التغير الاجتماعي هو مجموع التحولات التي تصيب البناء الاجتماعي لكن الاختلافات تمركزت حول المراحل التي تمر بها عملية التغير الاجتماعي وأنماطه.

المطلب الأول: مفهوم التغير الاجتماعي

ويعرفه كل من جيرث وميلز بأنه ذلك التحول الذي يطرأ على الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد، وكل ما يطرأ على النظم الاجتماعية، وقواعد الضبط الاجتماعي التي يتضمنها البناء الاجتماعي في مدة معينة من الزمن[1]

أما أنتوني غيدينز فيرى انه من الصعب تعريف التغير الاجتماعي لأن كل شيء في حياتنا عرضة للتغير

المسمر على الدوام... وتحديد التغيير يستلزم التعرف على التبدل الذي يطرأ على البنية الكامنة وراء ظاهرة أو حدث أو وضع ما على مدى فترة زمنية... وإذا ما أردنا أن نعرف المدى والنواحي والعناصر التي تحدثها عملية التغيير في نسق ما أن نستقصي درجة التعديل التي تحدث في المؤسسات الأساسية عبرة فترة زمنية محددة، كما تفسيرات التغيير جميعها تتطلب من الباحث أن يحدد العناصر التي تضل ثابتة ومستقرة باعتبارها المعيار الأساسي الذي تقاس على أساسه درجة التغيير اللاحق، وحتى في عالمنا الراهن الحافل بالتغيرات السريعة فان ثمة استمرارية ودواما بين ما نحن فيه اليوم من جهة والماضي البعيد من جهة أخرى [2]

ويرى عالم الاجتماع غابرييل تارد أن التغير الاجتماعي يحدث من خلال المرور بثلاث عمليات متتالية[3] وهي:

- الاختراع يعني ابتكار أشياء جديدة لم يكن لها وجود من قبل.
- الاكتشاف بمعني إزاحة النقاب عن أشياء موجودة أصلا ولكنها لم تكن معروفة لمكتشفي
- القبول أي أن يلقى المخترعات والمكتشفات قبول واستحسان وهوى في نفس المجتمع.

- وبعد هذه العمليات تحدث عملية الانتشار بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وبوسائل متعددة منها المسموع والمقروء والمرئي ويحدث الانتشار الثقافي بشكل فردي أو جماعي وهذا الانتشار هو الذي يمكن لعملية التغيير أن تتم.

ويعرف بأنه كل تحول يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في بنائه أو في وظائفه خلال فترة زمنية معينة، والتغير الاجتماعي على هذا النحو ينصب على كل تغير يقع في التركيب السكاني للمجتمع أو في بنائه الطبقي، أو نظمه الاجتماعي أو في أنماط العلا الاجتماعية أو في القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الفرد والجماعة مكانتهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها[4]

واستنادا إلى المفاهيم السابقة للعلماء نستخلص التعريف الإجرائي التالي والذي يلائم موضوع دراستنا

التغير الاجتماعي هو مجموع التغيرات التي يعرفها المجتمع في بنائه ونظمه وفي العلاقات الاجتماعية وادوار أعضائه ومؤسساته والناتجة عن تفاعله مع مختلف التغيرات المادية والمعنوية التي تشهدها الإنسانية جمعاء

المطلب الثاني : خصائص التغير الاجتماعي

حدد ويلبرت مور ملامح التغير الرئيسة في المجتمع المعاصر على الوجه كالتالي[5] :

- يحدث التغير في أي مجتمع وفي أي ثقافة بوضوح واستمرار.

– لا يمكن عزل التغيرات زمانيا ومكانيا وذلك لأنها تحدث في سلسلة متعاقبة ومتصلة الحلقات أكثر من حدوثها على شكل أزمات وقتية بحيث تتبعها إعادة بناء.

– يمكن أن تحدث التغيرات المعاصرة في أي وقت ، ثم تنتشر نتائج هذه التغيرات ولها التأثير في أي مكان.

– من حيث الحجم فأن حجم التغيرات المعاصرة أكبر من التغيرات التي حدثت من قبل وذلك

لتأثير العوامل التكنولوجية والاتصالية في حجم وانتشار هذه التغيرات وانتشارها.

– التأثير في جوانب الحياة باجمعها من دون الاهتمام بجانب واحد.

المبحث الثاني : الجريمة مفهومها وتطورها

شكلت الجريمة محور اهتمام العديد من المهتمين في مختلف المجالات العلمية فاجتهد في تحديد مفهومها واتجاهاتها العديد من العلماء فاتفق علماء الاجتماع على أن الجريمة ظاهرة اجتماعية تشكل خروج عن قواعد السلوك في حين يعتبر علماء القانون أن الجريمة هي الفعل الذي يعاقب عله القانون.

كما أن معيار الحكم على نمط الجريمة قد يكون معيارا اجتماعيا فتعد محدثة الجريمة التي تكون جديدة على النظام الاجتماعي السائد في المجتمع وظهورها مرده إلى التغيير والتطور الاجتماعي في بنية المجتمع.

أو المعيار القانوني يعد جريمة مستحدثة كل سلوك جديد يمثل خرقا للأعراف والقيم السائدة في المجتمع إذا انعدم وجود النص التشريعي الذي يجرمه ويعاقب عليه.

المطلب الأول: مفهوم الجريمة

أخذت عدة اختصاصات على عاتقها دراسة الجريمة ومنه اختلفت في تحديد مفهومها بما يتفق مع مجال الدراسة والاهتمام.

الفرع الأول : المفهوم القانوني للجريمة

يعرف بول تابان الجريمة بأنها فعل متعمد و إهمال يخالف القانون الجنائي ويرتكب بدون تبرير وتعاقب عليه الدولة على اعتبار أنه جناية واضحة

كما تعرف بأنها كل فعل أو امتناع يقع بالمخالفة لقاعدة جنائية منصوص عليها، ويتقرر له جزاء جنائي يتمثل في عقوبة جنائية أو تدبير احترازي[6]

فالأفعال لا تعد جرائم إلا إذا جرمها القانون بنصوص صريحة فلا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني يحدد الفعل الذي يعد جريمة والعقوبة المقررة له ويختلف السلوك الإجرامي من مجتمع .لأخر ومن زمن لأخر فما يعد جريمة في مجتمع لا يكون كذلك في مجتمع آخر

الجريمة هي الفعل أو الترك الذي نص القانون على عقوبة مقررة له وبمقتضى القانون لا يعتبر الفعل جريمة إلا إذا كان ثمة نص على العقاب ولا عقاب من غير نص[7]

الفرع الثاني :المفهوم السوسيولوجي للجريمة

وعلى عكس التصور القانوني تتخذ الجريمة، حسب المنظور السوسيولوجي، مفهوما واسعا يعكس نطاقا شاملا للسلوك البشري يتضمن كافة مظاهر النشاطات التي تخرج على المعايير الاجتماعية، وسواء وقع هذا السلوك في دائرة القانون الجنائي أم لم يقع[8] .

الجريمة هي ظاهرة اجتماعية سلبية تخرج على الضوابط القانونية والقيمية والأخلاقية وتجلب الضرر للأفراد والجماعات وتخل بتوازن مكونات البناء الاجتماعي[9]

والجريمة تتضمن سلوكا غير مقبول وغير مرغوب فيه من قبل غالبية أفراد المجتمع أو غالبية طبقاته لأنه يمثل تهديدا لأخلاقيات المجتمع وتقاليده أو عاداته أو قيمه الاجتماعية بوجه عام، لذلك غالبا ما نجد أفراد المجتمع يفسرون هذا السلوك أو يرجعونه إلى الطبيعة البشرية الشريرة أو إلى ضعف في شخصية المتصرف بذلك السلوك أو إلى دوافع خبيثة آثمة أو إلى أسباب فردية أخرى[10].

يقصد بالجريمة من المنظور الاجتماعي بأنها ذلك السلوك الضار اجتماعيا بغض النظر عن تقدير المشرع له والنص عليه في المدونة العقابية. وغالبا ما يأتي دور المشرع في تجريم السلوك الضار تاليا لمرحلة إعلان المجتمع لرأيه في عدم قبول ذلك السلوك ونبذه من الوجهة الاجتماعية. وهنا يمكن القول بان عملية الصياغة القانونية من قبل المشرع للفعل الضار اجتماعيا تكمل له فقط مقومات وجوده وتعلن عن غلبة الشعور الاجتماعي العام السابق ايدائه بعدم قبول هذا الفعل[11]

الفرع الثالث :المفهوم التوليفي للجريمة

والجريمة وفق المدرسة الوضعية ليست كل فعل يقع بمخالفة نص تشريعي جنائي وإنما الجريمة بمنظورهم هي كل فعل ضار بمصالح المجتمع الأساسية[12]

ويرى مؤيدو هذا الاتجاه أن الجريمة واقعة مادية وإنسانية قبل أن تكون واقعة قانونية مما يقتضي البحث في جميع جوانبها الاجتماعية بمعزل عن الوصف القانوني الذي يصبغه عليها قانون العقوبات[13]

وتأسيسا على موضوع دراستنا نعتمد التعريف الإجرائي التالي للجريمة هي كل فعل يخالف النصوص القانونية التي اقرها المشرع والتي تضر بالمصلحة العامة للمجتمع .

المطلب الثالث: الجرائم المستحدثة، مفهومها والفرق بينها وبين الجرائم التقليدية

من أهم واخطر التحديات التي تواجهها الدول في الوقت الراهن تنامي حجم الجرائم وعصرنة أساليب ارتكابها وظهور جرائم جديدة لم تكن تعرفها المجتمعات وهي ما أطلق عليه الجرائم المستحدثة.

الفرع الأول : مفهوم الجرائم المستحدثة

تعرف بأنها أنماط من الجرائم التي لم يألفها المجتمع في السابق من حيث أسلوب ارتكابها ونوع الجناة فيها وحجمها أو هي الجرائم المخطط لها التي يستعين المجرمون عند تنفيذها من معطيات العلم الحديث ومن قبيل ذلك جرائم الإرهاب والمخدرات وجرائم الحاسوب والشبكة المعلوماتية.أو هي التي يشترط لاستخدامها التقنية الحديثة لتسهيل تنفيذها وإخفاء معالمها[14]

كما تعرف بأنها ظواهر إجرامية أفرزتها تيارات انحرافية برزت على الساحة الإجرامية في وقتنا الحاضر وهي وليدة التحولات التي شهدتها الحياة المعاصرة في كل ما له صلة بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية وغيرها[15].

ومنه نصل إلى التعريف الإجرائي التالي، عبارة عن صورة من صور الجرائم المتقدمة زمنيا نتيجة التطورات المتسارعة في الميادين العلمية والتكنولوجية ، ومعيار هذه الجرائم هو استخدام التقنيات الحديثة والمتطورة في ارتكابها واستغلال الانفتاح في إطار العولمة.

الفرع الثاني :الفرق بين الجرائم التقليدية والجرائم المستحدثة

على الرغم من سلامة التمييز بينهما من حيث المبدأ إلا انه لا يجب أن تغيب على البال الملاحظات التالية[16]

- أن هناك التزام أخلاقي يقع على أفراد الجماعة بإطاعة سائر الأوامر التي تصدر عن سلطات الدولة

- لا يهدف النظام القانوني إلا إلى حماية مصلحة الفرد، واليوم ينظر للفرد على انه عضو في المجتمع تترتب عليه واجبات تجاهه وكل سلوك غير لازم للحياة الاجتماعية يؤدي إلى تعريضها للخطر والإضرار بها هو سلوك غير مشروع في ضمير الجماعة

- عندما يقر القانون تجريم سلوك اجتماعي معين فانه ينظر له بوصفه مهدد للمجتمع بخطر معين.

- تتحدد الخطورة الإجرامية بمدى استعداد الشخص لارتكاب الجريمة في مجتمع معين بغض النظر عن نوعها وما اذا كانت تجابه الظروف التقليدية في المجتمع كافة أو ظروف خاصة دون مراعاة ما إذا كان الرأي العام تجاوب مع التجريم أم لا . ولا يتصور أن تقاس خطورة الشخص في مجتمع معين حديث على ضوء ما يمكن أن يرتكبه من جرائم في مجتمع آخر من المجتمعات التقليدية.

ومع ذلك فان التمييز بين الجرائم التقليدية والمستحدثة لا يخلو من فائدة فبالنسبة لمعايير اختيار العقوبة فان الردع العام يتصدر الأولوية بالنسبة للجرائم المستحدثة بخلاف الحال بالنسبة للجرائم التقليدية فان إصلاح المجرم يتصدر الأولوية على غيره من الأهداف.

أفراد المجتمع لا يتوفر لديهم شعور عام بأهمية المصلحة المحمية في الجرائم المستحدثة مما يقتضي تقوية روح الامتناع عن الجريمة عن طريق التهديد بالعقاب.

بالإضافة إلى ذلك فان قرينة العلم بقانون العقوبات تهتز كثيرا بالنسبة للجرائم المستحدثة لان الشعور الاجتماعي لا يحس بها ، بل هي من خلق المشرع لمواجهة ظروف طارئة مما يجب معه العناية بنشر القوانين المنشئة لهذه الجرائم وتوعية الأفراد بالقيم التي تتضمنها[17]

ومنه فان التمييز بين الجريمة التقليدية والجرائم المستحدثة يكمن في بعض الخصائص التي تنفرد بها كل جريمة وهي :

– شخصية المجرم في الجرائم التقليدية شخص عادي قد يكون متعلم أو لا أما في الجريمة الالكترونية فهويتمتع بمهارات عديدة تصل حد الاختصاص

– الدافع في الجرائم العادية هو الانتقام والقهر والمنفعة المادية بينما في المستحدثة هو الربح السريع في المقام الاول وإلحاق الضرر بالمعتدى عليه سواء كان شخص طبيعي أو معنوي.

– تتطلب الجريمة التقليدية وجود المجرم في موقع الجريمة عند التنفيذ بينما الجرائم المستحدثة لا تتطلب وجود الفاعل في مكان الجريمة.بل يمكن للفاعل تنفيذ جريمته وهو في دولة بعيدة كل البعد .

– صعوبة إخفاء الجريمة التقليدية بينما تكون الجرائم المستحدثة مخفية ولا يمكن اكتشافها في حينها لانها تعتمد على الوسائل التكنولوجية والتغلغل في اقتصاديات الدول وغيرها من الوسائل الحديثة.

– الجرائم التقليدية تجذب الفئة العادية من المجرمين وعائداتها محدودة مقارنة بالجريمة المستحدثة لما تمثله سوق هذه الجرائم من ثروة كبيرة للمجرمين أو الأجرام المنظم، فقد غدت أكثر جذبا لاستثمار الأموال وغسلها وتوظيف الكثير منها في تطوير تقنيات وأساليب تمكن الدخول إلى الشبكات وسرقة المعلومات وبيعها أو سرقة البنوك أو اعتراض العمليات المالية وتحويل مسارها أو استخدام أرقام البطاقات...الخ.

– الجرائم التقليدية محدودة النطاق في حدود الدولة الإقليمية عكس الجريمة المستحدثة العابرة للزمان والمكان فمكان الجريمة لا يتطلب انتقال الجاني إليه انتقالا فيزيقيا ولكن في الكثير من تلك الجرائم فان الجريمة تتم عن بعد باستخدام خطوط وشبكات الاتصال بين الجاني ومكان الجريمة يكون الجاني فيها في دولة ما والمجني عليه في دولة أخرى.

– يمكن إحصاء الجرائم التقليدية وتوفر المعلومات عنها في حين أن الجرائم المستحدثة اغلبها لا يتم الإبلاغ عنها خوفا من التشهير أو لعدم اكتشافها .

الفرع الثالث: الفرق بين المجرم التقليدي والمجرم الحديث

يتسم المجرم الحديث ببعض السمات أهمها[18]

– التخصص النوعي النمطي حيث ينفردون بنوعية معينة من الجرائم التي يرتكبونها وهذا يعود الى علمهم وثقافتهم السابقة والخاصة بطبيعة ومكونات المادة التي يقع عليها الفعل الإجرامي.

– يتميزون بأسلوب محدد في ارتكاب الجريمة نظرا لثقافتهم وخبرتهم السابقة.

– الذكاء والاحتراف حيث يستخدم وسائل التقنية الحديثة كوسائل مساعدة لتنفيذ الجريمة ويتميز بالاحتراف في استخدامه لتلك الوسائل بطريقة تفوق الأشخاص العاديين المستخدمين لها.

– لا يميل إلى العنف ولا يستخدمه خاصة وانه لا يواجه عند ارتكابه لهذه الجرائم شخصا حقيقيا بل يتعامل مع وسائل تقنية متطورة يسخرها لتنفيذ جريمته.

– يغلب عليه طابع التكيف الاجتماعي حيث يتعايش مع الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه ولا يظهر العداء للمجتمع.

المبحث الثالث: التغير الاجتماعي والجريمة

لاشك أن التغير الاجتماعي يؤثر على أنماط السلوك الإنساني سلبا أو إيجابا . وقد اهتم نفر من العلماء في علم اجتماع الجريمة بتأثير التغير الاجتماعي على سلوكات الأفراد والجماعات من خلال تأثيره على نسق القيم أو من خلال تأثيره على العلاقات الاجتماعية في إطار التفكك الاجتماعي الذي يعقب عملية التغيير. وقد كان للتغير الاجتماعي الذي صاحب العولمة بكل تجلياتها علاقة بظهور نمط جديد من الجرائم استخدمت منجزات التطور التكنولوجي والانفتاح الاقتصادي لخدمة أهدافها ومصالحها الإجرامية.

المطلب الأول: التأصيل النظري للعلاقة بين التغير الاجتماعي والجريمة

اجتهد عدة علماء من خلال دراساتهم على بحث وتقصي اثر التغير الاجتماعي في حدوث الجريمة كعامل مباشر أو كعامل غير مباشر من خلال تأثيره على عوامل أخرى تؤدي إلى وقوع الجريمة. واعتبروا أن التغير الاجتماعي من العوامل المهمة المهددة للنظام الاجتماعي وحدوث التفكك الاجتماعي وزعزعة القيم المتعارف عليها والعلاقات الاجتماعية القائمة وأنساق المكانة والأدوار الاجتماعية.

غني عن البيان من أن المجتمع ما هو سوى تنظيم اجتماعي يتضمن العادات والمؤسسات والجماعات المترابطة بشكل متوازن، بيد أن هذا التوازن يختل عندما يتعرض لهزات وضربات فواعل التغير، عندئذ تتبلور حالات عديدة من الاعتلالات والتداعيات للعادات الاجتماعية فتظهر تصدعات وتفككات لمفاصل التنظيمات فيختل سكون وركود المجتمع[19].

الفرع الأول : التغير الاجتماعي كعامل مباشر في حدوث الجريمة

اعتبرت نظرية اللامعيارية في الجريمة أن التغير الاجتماعي يعد سببا مباشرا لوقوع الجريمة فقد ربط دور كايم بين التغير الاجتماعي والانحراف من خلال نظريته في اللامعيارية حيث يرى أن الأزمات الاقتصادية الشديدة والتغيرات المفاجئة في المجتمع سواء كانت أزمات إفلاس أو ثراء تؤدي إلى اضطراب المجتمع مما يعني انهيار التصنيف في مكانات الأفراد واختلاف المعايير وفقدان الانتظام وانهيار القواعد التي تتحكم في توزيع الناس على المهن وتؤدي هاته اللامعيارية إلى رفع القيود عن طموحات الناس وزيادتها التي يصبح العقل الجمعي عاجزا عن التحكم فيها فتسيطر الشهوات وتصل اللامعيارية إلى أقصى درجاتها . وحين يتجاوز الطموح إمكانية التحقيق ويستمر التهيج بدون إشباع يبدأ التسابق على الهدف وينمو الصراع بسبب ضعف الضوابط وزيادة التنافس وهنا تضعف الرغبة في الحياة[20] .

كما يرى أن تقسيم العمل وهو مظهر من مظاهر التغير الاجتماعي يؤدي إلى الانحراف حيث أن المجتمعات الصناعية الحديثة تتجه إلى التجمع والتركز وتتشكل المدن وتتطور نتيجة الزيادة في عدد المواليد والهجرة وزيادة عدد السكان في المجتمع عموما. وتؤدي زيادة وسائل المواصلات وتنوعها إلى زيادة التجمع في المدن والتحضر الذي يرافق بزيادة الكثافة خلقية أو الكثافة الحيوية وهي عدد السكان في المجتمع وكمية التفاعل الذي يحدث بينهم وهذان العاملان يؤديان إلى التنافس والصراع ومنه التغير الاجتماعي.[21]

ويرى أن تقسيم العمل يمكن أن يؤدي إلى فقدان العمال الإحساس بارتباطهم ببعض ونقص في إدراك الواجبات المناطة بهم وفي ظل هذه الظروف التي تتسم باللامعيارية يصبح تأثير القوة الخلقية للوعي الجمعي بسيطا على أعضاء المجتمع مما يهيئ الظروف لحدوث الجريمة والانحراف واختلال النظام حيث تصبح المطالب الفردية والشهوات غير نظامية وتسود الأنانية. [22]

الفرع الثاني :التغير الاجتماعي كعامل غير مباشر في حدوث الجريمة

تفرض الحياة الاجتماعية مجموعة من القواعد التي تحكم سلوك الأفراد والجماعات وتحدد توقعاتهم وتصرفاتهم في المواقف المختلفة، وهكذا يستمر المجتمع إلى أن تحدث عمليات تغير اجتماعي وتختفي الممارسات القديمة لأنها تصبح غير مناسبة، في حين لا يحدث تكيف من أعضاء المجتمع مع التغيرات الجديدة ولذلك تظهر مشكلات اجتماعية.

لقد نظر علماء اجتماع مدرسة شيكاغو إلى التصنيع والتحضر والتغيرات الاجتماعية الأخرى في المجتمع الحديث كمسببات اجتماعية للتفكك الاجتماعي من خلال تقويض الضبط الاجتماعي. وذهبت مدرسة شيكاغو إلى أن ضعف العلاقات الاجتماعية الأولية يمثل ابرز مظاهر التفكك الاجتماعي في مجتمع المدينة ويصبح التفكك الاجتماعي مصدرا لتفسير الجريمة.

وكشفت دراسات مدرسة شيكاغو أن مناطق التحول ،بالمدينة باعتبارها تتميز بوجود أعداد كبيرة من المهاجرين ذوي انتماءات ثقافية واجتماعية وسلالية متباينة يواجهون صعوبة إقامة و استمرار علاقات أولية قوية مع صعوبة تحقيق النجاح المادي.

لقد تحدث روبرت بارك في كتابه عن التغير الاجتماعي والتفكك الاجتماعي عن العلاقة التي تربط بين التغير الاجتماعي والتفكك الاجتماعي فكل شيء يبدو أنه عرضة للتغير وأي شكل من أشكال التغير ينتج عنه تحول وتبدل يمكن قياسه في روتين الحياة الاجتماعية يميل إلى أن يحطم العادات التي يقوم عليها التنظيم الاجتماعي القائم، وكل وسيلة جديدة تؤثر في الحياة الاجتماعية والنظام الاجتماعي لها تأثيرها الواضح في التفكك، وكل اكتشاف واختراع جديد وكل فكرة جديدة تعتبر شيئا مزعجا ومقلقا[23]

رسم بارك وبيرجس صورة متغيرة عن المدينة فالعلاقات الاجتماعية بها متغيرة وغير مستقرة والناس يجهلون هويات بعضهم البعض وروابطهم وصداقاتهم ضعيفة مما يؤدي إلى التفكك الاجتماعي الذي يصبح مسؤولا عن الجريمة والانحراف الاجتماعي.

ولقد توصل شو ومككي بعد دراستهما لظاهرة الجناح في مدينة شيكاغو في 1942 أن الانحراف يتركز في المناطق التي تتجمع حول المنطقة التجارية المركزية.حيث تبين أن 25 % من أطفال هذه المناطق سبق وان سجلوا في سجلات الشرطة كمنحرفين. في حين لا تزيد النسبة المماثلة في المناطق الأخرى عن 1 % .كما لوحظ أن سكان هذه المناطق يعانون من مستوى معيشي متخلف وتغير سريع وصراع ثقافي نتيجة هذا التغير. وكشفت الدراسة انه في ظل تلك الظروف داخل المناطق المتخلفة يصعب سيطرة المجتمع على أعضائه نتيجة التفكك الاجتماعي وضعف الضوابط الاجتماعية داخله مما يجعل المجال ملائما للانحراف وتشيع نماذج السلوك الإجرامي و يتناقلها الأبناء من الآباء وتصبح هي النماذج الثقافية السائدة في تلك المناطق.[24]

وقد اعتبر كل من كوهن وفيلسون أن لتغير الأنشطة الروتينية منذ الحرب العالمية الثانية وخاصة المسافة بين السكن والعمل خلق فرصا لارتكاب الجريمة. فالنشاط الرتيب يرتبط بممارسة الحياة اليومية للإنسان كالعمل والدراسة وقضاء أوقات الفراغ وكلما حدث تغير في ممارسة هذه الأنشطة يتبع ذلك تفكك اجتماعي والذي يشكل عاملا من عوامل ارتكاب الجرائم. فترتبط الجريمة بالأنشطة اليومية الإنسانية من خلال التفاعل الاجتماعي فكلما تغيرت أنماط التفاعل الاجتماعي كلما تغيرت معدلات الجرائم ومن شان هذه الأنشطة أن تجمع في الوقت ذاته والمكان ذاته بين المجرم والضحية وإذا اقترن الوضع بغياب الرقيب تقع الجريمة.

المطلب الثاني :واقع العلاقة بين التغير الاجتماعي والجرائم المستحدثة

أدى التوسع في الأنشطة الصناعية والتجارية إلى ظهور أنواع جديدة من الجرائم لم تكن معروفة من قبل كالجرائم المستحدثة والتي أصبحت مستشرية في بعض الدول. ولا شك أن هذا النوع من الجرائم والأساليب التي تتبع في ارتكابها لم تكن معروفة من قبل.

فقد ظهر مصطلح الجرائم المستحدثة كنتيجة للتغيرات في البنى الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الحالية، فمن الناحية الاجتماعية فإن تغير منظومة الأعراف والقيم الاجتماعية وتحولها من المحلية إلى العالمية ، قد أسفر عن سلوكيات جديدة في إطار عولمة النموذج الثقافي الغربي فحتى الجريمة أصبحت ذات طابع عالمي من حيث أنماطها وطرق ارتكابها ومجالها، أما من الناحية الاقتصادية فإن عولمة المال والاقتصاد الناجمة عن زيادة الترابط الإلكتروني والاعتمادية المتزايدة على التقنية والاتصالات في تسيير الأعمال الاقتصادية وما نجم عن ذلك من مؤسسات وشركات متعددة الجنسيات وشركات عابرة للحدود الوطنية قد أسهمت في بروز جرائم اقتصادية مستحدثة.

وهي الجرائم الناشئة عن التغيرات في الأنساق الاجتماعية والاقتصادية، فتحول المجتمعات وانتقالها من نمط ثقافي واقتصادي واجتماعي لآخر، كالتحول من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي إلى المجتمع المعلوماتي صاحبه تغير في نوع الجرائم .فالجرائم المستحدثة جرائم يمكن ارتكابها عن بعد وعابرة للحدود الوطنية، وأقل خطورة على الجاني، وانتشارها بلغ حدا كبيرا لدرجة أنها طغت على الجرائم التقليدية خاصة في البلدان المتطورة.

. فقد أدت التغيرات العديدة التي شهدها عصرنا الحالي في المجال التكنولوجي والعلمي بالإضافة إلى الفرص التي أتاحتها العولمة والتجارة الدولية إلى تسابق الدول للاستفادة من ميزاتها وايجابياتها بما يخدم مجتمعاتها اقتصاديا واجتماعيا، إلا انه ما فتئت بعض الفئات الاجتماعية إلى تحويل استخداماتها في غير غايتها الشرعية.

حيث قابل هذا التطور بالتوازي أو بوتيرة أسرع منه تزايد نمو الاختراقات القانونية والجرائم التي استغلت هذه المكاسب الحضارية والفرص الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية في ارتكاب جرائمها المتعددة والتي تطورت طرق ارتكابها ومواصفات الجناة فيها بما يتناسب مع هذا الواقع المعولم.

من أهم الأسباب التي أدت إلى انتشار الجرائم المستحدثة الثورة التكنولوجية وتطور وسائل الاتصالات، فبفضل التطور الذي شهدته الأنظمة الالكترونية في مجال البنوك والقطاعات المالية أصبح بالإمكان تحويل مبالغ كبيرة حول العالم وبسرعة هائلة مما ساعد المنظمات الإجرامية في تبييض وغسل الأموال الناجمة عن نشاطاتها الإجرامية.

والملاحظ أن تكثيف استعمال أنظمة المعلومات والاتصالات الحديثة في الأنشطة الإجرامية مكن من توسيع نشاطها ومجالاتها ولم تسلم من حملاتها أنظمة الدفاع الوطنية والمؤسسات المالية والإستراتيجية والتي اخترقت وتم سرقة محتوياتها والعبث بها.

كما أدى التغير ممارسة أنشطة الحياة اليومية إلى تزايد هذا النوع من الجرائم حيث أن مختلف المعاملات الإدارية والمالية أصبحت تتم عبر استخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات حيث مكنت من التقاء المجرمين والأهداف على نفس الشبكة وازداد حجم الجرائم الالكترونية نتيجة قلة الرقابة.

كما فتحت العولمة المجال لتدفق رؤوس الأموال والسلع والأيادي العاملة بين الدول مما عمل على اتساع الجريمة المنظمة وخروجها عن الحدود الوطنية وعبورها إلى دول أخرى حيث أصبحت الجريمة لا تحدها حدود وطنية بل تتوزع على عدة دول كالمنظمات الإجرامية التي تعمل في تجارة المخدرات والسلاح والبشر والتي تستغل كل البلدان لممارسة نشاطاتها وتتمركز أكثر في البلدان الهشة وذات القوانين المرنة مما دفع بالمنظمات الدولية إلى اعتبار بعض الجرائم دولية و شكلت لها اتفاقيات لمحاربتها انضمت لها اغلب الدول تقريبا للحفاظ على أمنها واستقرارها.

وعمل التغلغل السريع للعولمة في مختلف المجالات إلى حدوث اضطراب ولا معيارية حيث وجدت المجتمعات نفسها في مواجهة ظواهر جديدة رافقت العولمة كالانفتاح والحرية والديمقراطية فحدث تحول في حاجات الناس وطموحاتهم وعجزت المجتمعات بمؤسساتها الرسمية وغير الرسمية عن تلبية حاجات أفرادها وطموحاتهم وعن توفير الفرص وضبط وتوجيه سلوكاتهم.

وأدى التطور الاقتصادي و انتشار الشركات المتعددة الجنسيات في البلدان إلى نقصان الطلب على الأيدي العاملة غير المؤهلة مما نجم عنه ازدياد البطالة بين فئات الأعمار القادرة على العمل ونقص الفرص المشروعة للكسب الشريف للرزق مما يجعل هؤلاء عرضة للانخراط في عصابات الإجرام.

وكان من نتيجة المنافسة الشديدة التي اعترت المؤسسات جراء العولمة والانفتاح إلى تورط الموظفين الحكوميين في الفساد من خلال تسهيلهم للصفقات المشبوهة لهذه الشركات. كما كان له الأثر على تورط رجال الأعمال في الجرائم الاقتصادية وغسيل الأموال وغيرها.

ويشكل التغير السياسي الذي تنشده مختلف الشعوب المقهورة منفذا للجريمة المنظمة إذ تستغل الجماعات الإجرامية عدم الاستقرار السياسي في الدول لتأجيج الأزمات السياسية ببيع الأسلحة وتعمل على زعزعة استقرار السلطات الشرعية في الدولة بمساندة الجماعات المضادة مستغلة بذلك عدم استقرار الوضع الأمني الذي يعيق الأجهزة الأمنية المكلفة بمكافحة الجريمة المنظمة مثلما حدث في أفغانستان من رواج لتجارة المخدرات والأسلحة وما حدث في العراق من سرقة التحف الحضارية ،وفي ليبيا من انتشار لتجارة الأسلحة والاتجار بالبشر ودول الساحل الإفريقي التي نمت وتطورت بها الجريمة المنظمة وخاصة تجارة الأسلحة والمخدرات والاتجار بالبشر نتيجة هشاشة الدول وعدم استطاعتها مراقبة حدودها الجغرافية.

وتؤدي هذه الظروف من تغيرات سريعة وعدم استقرار إلى تهديد البنية الاجتماعية نتيجة سيادة الأنانية الفردية وحب الثروة بغض النظر عن أساليب الحصول عليها مما يؤدي إلى كثرة الصراع على الموارد في الدولة نتيجة تزايد طموحات الأفراد ومحدودية هذه الموارد فيلجا بعضهم إلى الوسائل غير المشروعة لتحقيق طموحاتهم مما يؤدي إلى انتشار الجرائم وتشتيت الجهود الاجتماعية لبناء المجتمع.

الخاتمة

لقد افترضت نظريات التفكك الاجتماعي واللامعيارية أن النظام الاجتماعي والذي يقوم على الاستقرار والتكامل يؤدي إلى الامتثال بينما عدم الاستقرار والتفكك الاجتماعي يؤدي إلى الانحراف. فكلما سادت اللامعيارية في المجتمع كلما انتشرت الجريمة والتي ترتبط بانخفاض الفرص المشروعة لتحقيق الأهداف أمام الأفراد مما يؤدي إلى الجريمة. كما انه على المستوى الفردي كلما ارتفعت الطموحات وقلت انجازات الفرد زادت الضغوط عليه وارتفع احتمال انخراطه في الجريمة.

ونظرا للارتباط الوثيق بين التغير الاجتماعي والجريمة وأثره على اتجاهاتها ومسارها يكون من الأجدر التخطيط للتغير الاجتماعي وتهيئة الأفراد للوضع الجديد عبر تجنيد وسائل الإعلام والمجتمع المدني والمختصين النفسانيين والاجتماعيين لمرافقة الأفراد أثناء وبعد عملية التغيير.

وفي ظل تنامي الجرائم المستحدثة وتنوع مجالاتها واتساع نطاقها بات من المؤكد انه لا يمكن إغفال خطرها على المجتمعات نظرا لتغلغلها في جميع قطاعات المجتمع واتساع مسرح ارتكابها وتطور أساليبها وحرفية مرتكبيها.ونظرا لهذا الخطر المحدق أصبح من اللازم على الدول تكثيف تدابير الوقاية والمكافحة من هذه الجرائم وذلك عبر :

– تنمية شاملة تمس كل الأقاليم وكل الفئات الاجتماعية تتحقق فيها العدالة الاجتماعية والمساواة في فرص التعليم والعمل للتصدي للانحراف والجريمة. فلا يمكن قيام امن مجتمعي دون تنمية.

– مكافحتها عن طريق تحيين القوانين وتدريب المحققين ورجال الأمن على الطرق الحديثة في التحقيق والبحث والتقصي بغرض زيادة القدرات والفعاليات لمجابهة مخاطرها وتهديداتها المتصاعدة

– تكييف الأنظمة التشريعية مع مختلف التغيرات التي تعرفها المجتمعات حتى يتسنى مسايرة التحول في أنماط وطرق الجريمة.فالمجرم في سباق مع الزمن لاستغلال كل تطور يحدث واستغلال للفجوات القانونية حتى يتهرب من المتابعات القضائية.

– ضرورة مصادقة الدول على الاتفاقيات الدولية لمكافحة كل أنماط الجرائم بغض النظر عن وجود هذه الأخيرة في ترابها أم لا.لان البعد العالمي للجرائم المستحدثة يجعلها تتعدى إن آجلا أو عاجلا كل الحدود الوطنية .

-تعاون وتضافر الجهود الوطنية والدولية فليس بمقدور أي دولة بمفردها مجابهة خطر هذه الجرائم خاصة وأنها تعدت الحدود الوطنية.

الهوامش

دلال ملحس استيتية، التغير الاجتماعي والثقافي ،دار وائل ،ط2 عمان2008 ص [1]21

انتوني غيدنز، علم الاجتماع ، مع مخرجات عربية، ترجمة فايز الصباغ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2005 ص [2]105

غريب عبد السميع غريب،علم الاجتماع ن مفهومات، موضوعات ودراسات،مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2009 ص [3]55

محمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية انجليزي ، فرنسي ، عربي، مكتبة لبنان بيروت 1982 ص [4]382

محمد الدقس، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق،دار المجدلاوي، عمان 1987 ص 28- [5]29

مصطفى أمين، مبادئ علم الإجرام،دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية1990 ص [6]41

محمد أبو زهرة، الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي،دار الفكر العربي، القاهرة1998 ص [7]21

معتوق جمال ،مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي، أهم النظريات المفسرة للجريمة والانحراف ، ج1، دار بن مرابط الجزائر 2008 ص [8]26

إحسان محمد الحسن، علم اجتماع الجريمة،دار وائل،ط1، عمان،2008 ص [9]17

معن خليل عمر،الضبط الاجتماعي، دار الشروق للنشر والتوزيعط1، عمان، الأردن، 2006، ص [10]194

عصمت عدلي ، الجريمة وقضايا السلوك الانحرافي بين الفهم والتحليل،دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية 2009 ص 21 [11]

محمد عبد الله الوريكات، مبادئ علم الإجرام،دار وائل،عمان ،2008 ص [12]74

المرجع نفسه ص [13]77

محمد الأمين البشيري،التحقيق في الجرائم المستحدثة،أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض 2004 ص [14]8

رفيق شلبي،مدى كفاءة الأجهزة الأمنية في التصدي للظواهر الإجرامية،أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض 1999ص [15]172

طاهر عبد الجليل حبوش،الوقاية والتأهيل والمكافحة للجرائم المستحدثة، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض1999 ص [16]245

احمد فتحي سرور، أصول السياسة الجنائية،دار النهضة العربية،القاهرة 1972 ص [17]166

عبد الكريم خالد الردايدة،الجرائم المستحدثة وإستراتيجية مواجهتها، دار الحامد، ط1،عمان 2013 ص [18]35

معن خليل عمر،التفكك الاجتماعي، الطبعة الأولى، دار الشروق ،ط1 ،عمان، 2005 ص [19]66

مصلح الصالح، النظريات الاجتماعية المعاصرة وظاهرة الجريمة في البلدان النامية مؤسسة الوراق ،ط1، عمان، 2000 ص34 [20]

المرجع نفسه ص [21]35

المرجع نفسه ص [22]42

معن خليل عمر،التغير الاجتماعي،دار الشروق للنشر، ط1،عمان،2004 ص 274- [23]275

عدلي محمود السمري، علم الاجتماع الجنائي،دار المسيرة،ط2،عمان 2011 ص [24]120